

## حزب القوات اللبنانية ينتقد صفقات الأبواب المغلقة

وأشار إلى أن "الخلافات بين الأكثرية الحاكمة اليوم تتمحور حول من يريد الاستفثار بالحصة الأكبر في التعيينات"، مطالباً بوضع آلية واضحة لابتهاج وكان التيار الوطني الحر قد ندد في وقت سابق بـ"تعطيل التعيينات من خلال رمي التهم" عليه، وشدد على أن مراكز القرار المالي المرتبطة بمصرف لبنان "معظمها في عهدة منظومة فرضت سياسة مالية وتقديرية ريعية منذ 1992 أدت إلى انهيار ونفخ للفساد".

ودعا التيار الذي يتزعمه صهر الرئيس اللبناني إلى التكتاف معه في "خوض معركة التغيير في السياسة المالية والتقديرية".

ونأتي السجلات مع انتقاد رئيس البرلمان نبيه بري الجمعة حكومة حسان دياب، التي بدت "كانها اخترعت البارود" في قضية التكفل بإعادة من يرغب من اللبنانيين في الخارج إلى بلادهم، في ظل إغلاق معظم الدول لحدودها ومطاراتها لتفادي بؤر تفشي كورونا.

وهذا التراسق بالاتهامات بين الأطراف السياسية في لبنان هو استمرار للجدل حول التعيينات القضائية وغيرها من القضايا التي تدخل ضمن دائرة المحاصصة الحزبية.

كما تواصل السجل حول تعيين نواب لحاكم مصرف لبنان وأعضاء لجنة الرقابة على المصارف.

وفيما بلغت الوفيات في لبنان بين المصابين بكورونا سبع حالات مع بلوغ عدد المصابين إلى 391 حالة، اتسع الجدل أيضاً حول إطلاق المعتقلين الموقوفين في سجون مكتظة، وكثيرون منهم لم يخضعوا بعد لمحاكمات، وشهدت مدينة طرابلس شمال البلاد تجمعا لأهاليهم في ظل ازدياد القلق من تفشي كبير للوباء قد يؤدي بحياتهم في حال لم تتمكن السلطات من تطبيق الأمانة.

وفي مسعى لمواجهة الوباء، أعلن دياب الجمعة خلال مؤتمر صحفي مشترك مع وزير الصحة بمستشفى رفيق الحريري الجامعي أن الحكومة خصصت الملايين من الدولارات لمواجهة خطر كورونا.

وقال إن "الحكومة تتابع كل تطور عالمي لمعالجة الوباء، وستكون جاهزين لكل جديد ولأن الموضوع اليوم هو أولوية عند الحكومة، خصصنا 60 مليون دولار لتوفير التجهيزات والمعدات والأدوية والمستلزمات المتعلقة بكورونا، وأيضا لرعاية المصابين وفق المعايير التي يتم تحديدها".

بيروت - اتسعت دائرة السجل السياسي في لبنان حول التعيينات في المناصب الحكومية، رغم الإنهاك الرسمي والشعبي بتفشي وباء فيروس كورونا المستجد وتوقع تمدده وازدياد الإصابات.

واللافت أن زعيم حزب القوات اللبنانية سمير جعجع دخل على خط السجل مهاجماً "الثلاثي غير المرشح" من دون أن يحدد هل يستهدف رموزاً رسمية أم حزبية.

وأوضح مصدر رفيع المستوى بالحزب لـ"العرب" أن جعجع، الذي نشر تغريدة على حسابه في تويتر تتناول المحاصصة والتعيينات، كان يستهدف "الأكثرية الحاكمة أي الثنائي الشيعي حزب الله وحركة أمل إلى جانب التيار الوطني الحر، الذي يتزعمه جبران باسيل ووزير الخارجية السابق صهر الرئيس ميشال عون".

ووجه جعجع اتهامات لـ"الثلاثي المرشح الذي لم يعد مرشحاً"، حيث كتب يقول إنه "رغم كل الماسي التي يعيشها اللبنانيون، يواصل هوايته المفضلة بالمحاصصة ويسقط حكومة كان مفترضا أن تكون إغناضية، بسبب الخلاف على التعيينات".

وأبدى زعيم القوات اللبنانية تشاؤماً قائلاً "طالما الثلاثي غير المرشح ممسكاً بالسلطة سيبقى الشعب اللبناني في النفق".

وأوضح المصدر أن ما يقصده جعجع يطال "الأكثرية الحاكمة"، نافياً أن يكون حزبه هادئاً حكومة حسان دياب، التي تحظى بدعم من حزب الله المحسوب على إيران.



سمير جعجع  
الثلاثي غير المرشح في  
لبنان يواصل هواية  
المحاصصة

وأضاف "أن تلك الأكثرية تشمل الثنائي الشيعي، حركة أمل وحزب الله فضلاً عن التيار الوطني الحر، وهي تمسك بمفاصل السلطة، وأثبتت التجربة أنها تتحمل مسؤولية الفشل".

وعد المصدر، الذي طلب عدم الكشف عن هويته، أمثلة بينها التأخر في مواكبة أزمة تفشي وباء كورونا وتفاهق خلافات الثلاثي على التعيينات، مؤكداً بأن القوات لم تمنح الثقة لحكومة دياب بعد "خطيئة من العاملين الصحيين البلاد، ولا يخفي محققو الأمم المتحدة مرارتهم حيال استمرار العنف في سوريا، بعد أن قضوا تسع سنوات يتقصون أهوال النزاع هناك، لكنهم مازالوا مصممين على مواصلة جهودهم لتحقيق العدالة ذات يوم.

## غوتيريش يكافح لإحياء اتفاق هدنة ميت في سوريا

### مبادرة فرنسية لحض الأطراف المتنازعة على الالتزام بالهدنة



المدنيون ضحايا حرب لا رايح فيها

التي تخضع للاتفاق، وعلى بدء عودة النازحين إليها.

واتفقت تركيا وروسيا على إقامة مراكز تنسيق مشتركة لمراقبة تنفيذ الاتفاق بعد استكمال المحادثات بينهما على أمل أن تتحول الهدنة إلى اتفاق دائم.

وتسببت الحرب التي دخلت عامها العاشر بمقتل أكثر من 380 ألف سوري، وأدت إلى تشريد وتهجير أكثر من نصف السكان داخل البلاد وخارجها.

كما دمرت البنى التحتية واستنزفت الاقتصاد السوري وأنهكت القطاعات المختلفة، منها القطاع الصحي الذي تجد دمشق صعوبة لدعمه في ظل الأوضاع المضطربة.

وتضررت المنشآت الصحية بشكل كبير خلال سنوات الحرب، فوفق منظمة الصحة العالمية، بقيت قرابة 60 في المئة من المستشفيات قيد الخدمة نهاية العام الماضي، بينما غادر نحو سبعين في المئة من العاملين الصحيين البلاد.

ولا يخفي محققو الأمم المتحدة مرارتهم حيال استمرار العنف في سوريا، بعد أن قضوا تسع سنوات يتقصون أهوال النزاع هناك، لكنهم مازالوا مصممين على مواصلة جهودهم لتحقيق العدالة ذات يوم.

وأعربت في بيان عن دعمها لنداء الأمين العام للأمم المتحدة لوقف فوري للأعمال العسكرية بهدف تسهيل التصدي للوباء، وإعلانها "الزام قوات سوريا الديمقراطية بتجنب المشاركة في أي عمل عسكري".

وفشلت الأمم المتحدة منذ اندلاع الحرب خلال عام 2011 في التوصل إلى حل ينهي النزاع أو يوقف القتل رغم العديد من المبادرات وجولات المفاوضات بين الأطراف المتنازعة.

ومنذ ذلك التاريخ فشل ثلاثة مبعوثين أمميين في نزع فتيل الأزمة قبل أن يتم تعيين بيدرسون مطلع العام الماضي، والذي لم يتمكن حتى الآن من إحراز تقدم في هذا الملف المعقد.

وقال المرصد السوري لحقوق الإنسان منتصف هذا الشهر إن القوات التركية والفصائل الموالية لها قصفت مناطق خاضعة للحكومة السورية بريف بلدة تل تمر شمال الحسكة.

وجاء ذلك في أعقاب إعلان وزير الدفاع التركي خلوصي أكار أن أنقرة وموسكو اتفقتا على تفاصيل وقف إطلاق النار في إدلب بشمال غرب سوريا وعلى تنظيم دوريات مشتركة على طريق أم 4 الرئيسي. كما أشار أكار إلى وجود علامات على توقف النزوح في المنطقة

المتحدة تفكر في نص يهدف إلى دعم نداء غوتيريش، بينما أشارت مصادر متطابقة إلى أن فرنسا تقف وراء هذه المبادرة.

وكان الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون تحدث في تغريدة ليل الخميس / الجمعة عن إعداد "مبادرة جديدة مهمة" في مواجهة الوباء، بعد اتصال هاتفي مع نظيره الأمريكي دونالد ترامب.

ولم يكن من الممكن معرفة ما إذا كانت المبادرة مرتبطة بالنص المطروح في الأمم المتحدة، لكن متابعين للشأن السوري رجحوا أن تكون في ذلك الإطار.

ويطالب القرار 2254 الصادر في ديسمبر 2015، جميع الأطراف بالوقف الفوري عن شن هجمات ضد المدنيين، ويحث على دعم وقف إطلاق النار.

ولا يبدو أن تركيا التي زجت بقواتها لدعم الميليشيات الموالية لها في سوريا قد تستجيب لهذه النداءات، خاصة مع وجود دلائل على عدم التزامها ببنود اتفاق الهدنة مع قوات النظام السوري في إدلب.

وكانت قوات سوريا الديمقراطية التي تواجه معركة مع الجيش التركي شمال شرق البلاد قد استجابت لمطالبة المبعوث الأممي الخاص إلى سوريا غير بيدرسون بوقف إطلاق النار.

أثارت عودة الأمم المتحدة إلى حشد الجهود الدولية لتنفيذ الهدنة في سوريا جدلاً متصاعداً في صفوف المتابعين لهذا الملف المعقد، والذين تسالطوا عن الخطوات الملموسة التي يمكن أن تقدمها في مساعيها لإحلال السلام في بلد مزقته الحرب منذ تسع سنوات، خاصة أنها لم تخرج بأي نتائج سابقاً في ظل الحسابات التركية الروسية.

نيويورك - واصلت الأمم المتحدة جهودها لدفع الأطراف المتنازعة في سوريا إلى إنجاز الهدنة المتفق عليها رغم إدراكها لكل ما يقع على الأرض مع وعيها التام بتواصل محاولات التصعيد من طرف جيش نظام الأسد وقوات سوريا الديمقراطية والمليشيات التي تدعمها تركيا.

وأكدت مصادر دبلوماسية أن فرنسا تقود هذه المساعي من خلال مشروع قرار يتوقع أن يناقش في مجلس الأمن لفرض الهدنة لفسح المجال أمام المنظمات الدولية لمساعدة المناطق المتضررة من الحرب على مكافحة وباء كورونا.

وطالب أمين عام الأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش فجر الجمعة "بوقف كامل وفوري لإطلاق النار في جميع أنحاء سوريا، تماشيًا مع القرار 2254، لتمكين الجهود الشاملة لمكافحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد - 19)".

وذكر البيان أن الأمين العام يدعو أطراف الصراع السوري "إلى دعم نداءه الذي أطلقه الإثنين الماضي بضرورة وقف إطلاق النار في جميع مناطق الصراعات المسلحة، والتفرغ لمكافحة الوباء".

### وقف منظمة الصحة

**العالمية، بقيت في المئة  
من مستشفيات سوريا قيد  
الخدمة، وغادر 70 في المئة  
من العاملين بالقطاع**

وقال دبلوماسي طلب عدم الكشف عن هويته لوكالة الصحافة الفرنسية إن "الدول الخمس الدائمة العضوية تداولت مشروع قرار يتعلق بتأثير كورونا على أوضاع السلام والأمن أدرج على جدول أعمال مجلس الأمن الدولي". وأكد مصدر دبلوماسي آخر أن "بعض الدول في الأمم

## الخرطوم تتصدى بالقانون لمعركلي المسار الانتقالي

تحاول استغلال الأزمة لتحريك المواطنين ضد الحكومة، اعتماداً على حدة المشكلات الاقتصادية. وتعاملت منظمة الصحة العالمية مع أوضاع السودان بمزيد من الشفافية، وأعلنت أنه في وضع "الخطر" بمواجهة جائحة كورونا، بسبب قدرات الحكومة الضعيفة في الاستجابة لأي تفشٍ واسع "محتمل" للمرض.



مرغمة الغالي  
المجتمع لا يواجه فقط  
كورونا، بل يواجه  
قائروسات البشيري

وأكدت المنظمة العالمية أن الاستثمار في النظام الصحي بالسودان ظل محدوداً لعقود طويلة، في وقت يفترق فيه الكادر الطبي المؤهل ويعاني من ضعف البنى التحتية والمعدات والإمدادات الدوائية.

واتفقت الباحثة في علم الاجتماع السياسي منال خضير مع التقارير الدولية التي أشارت إلى صعوبة الأوضاع، غير أنها على ثقة بقدرة الحكومة على تحطيم الأزمة، لأن الغذاء الرئيسي الذي يحتاجه المواطنون مصدره الأساسي من الداخل.

وعولت في تصريح لـ"العرب" على وعي المواطنين الذين تنفسوا الحرية في أعقاب الإطاحة بنظام البشير، كما أن الحكومة حريصة على التواصل بشكل جدي مع المتضررين.

احتقان يصاحب الإجراءات الصارمة التي اتخذتها في مواجهة الوباء، لأن هناك حالة من الغضب المتصاعد جراء تفاهق أزمات الوقود والخبز وانخفاض قيمة الجنيه مستويات متدنية.

ويؤمّن الكاتب والمحلل السياسي مرتضى الغالي بأن السودان يحاول التعامل مع أزمات عدة تفاقت على مدار الثلاثين عاماً الماضية التي نتجت عنها تجريف كامل للبنى الأساسية بما فيها البنية الصحية التي أهملها نظام البشير.

ونذهب ذلك النظام باتجاه خلخلة العلاقة بين السلطة الاتحادية في المركز والولايات، بعد أن سيطر أتباعه على الهياكل الإدارية الكبرى في الخدمة المدنية.

وأوضح الغالي لـ"العرب" أن غالبية الولايات تعاني من عدم وجود أماكن مجهزة للعلاج، وسط بيئة ملوثة يطفئ عليها انتشار الأمراض والأوبئة نتيجة عدم الاهتمام بالنظافة وعدم وجود مخصصات لعلاج المرضى.

وقال إن "تلك الأوضاع تأتي في ظل محاولة السلطة الاتحادية إلزام المواطنين بالموثّق بينما هناك طبيعة فورية اعتماد عليها المواطنون منذ عام ونصف العام تقريبا تهدد بحدوث صدامات بين الطرفين".

ويرى الباحث السوداني أن المجتمع لا يواجه فقط كورونا، بل يواجه "قائروسات البشيري التي امتصت رحيق الحياة وسرقت عافية المواطنين"، وأن

على النظام البائد، وكل ذلك قد يشكل بيئة خصبة لإثارة الفوضى.

ولعل ذلك ما دفع السلطة الانتقالية إلى اتخاذ إجراءات اجتماعية واقتصادية، حيث قرر رئيس مجلس السيادة عبدالفتاح البرهان الأربعة تدشين صندوق قومي لمواجهة تفشي الوباء، وفتح باب التبرعات لمساعدة الحكومة على التعامل مع الأزمة.

وأكدت عضو المجلس السيادي، عائشة موسى، الأربعاء، إطلاق سراح 4217 من معتقلي سجن الهدى الإصلاحى الواقع في مدينة أم درمان، ويعد الإفراج بداية لإطلاق سراح المزيد من المعتقلين من سجون مختلفة. ويكمن الهدف الأساسي في رغبة السلطة التعامل السريع مع أي

الذين يعتمدون على الدخل اليومي توقفات أشغالهم بشكل كلي نتيجة الإجراءات الأخيرة، وغالبية هؤلاء لا يستطيعون تحمل نفقاتهم في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة".

وأضاف أن عدم تفشي الوباء بالبلاد بصورة كبيرة يجعل الناس يتسارعون عن أسباب اتخاذ الإجراءات الصعبة بشكل مبكر، في ظل الصعوبات الاقتصادية الحالية.

ويحذر مراقبون من خطورة الأوضاع القائمة لأن الحالة الوبائية المرتبطة بنزول المواطنين إلى الشارع مازالت حاضرة، مع وجود مناطق رخوة عديدة تغيب عنها قوات الجيش والأمن بشكل كبير واستمرار بعض الولاة المحسوبيين



إنهاء إرث النظام السابق على رأس المطالب

وجدت الحكومة السودانية نفسها مجبرة على التصدي بالقانون لمعركلي المسار الانتقالي بعد حادثة تهجم أسسر معتقلي نظام عمر البشير النيابة العامة في الخرطوم، في الوقت الذي تكافح فيه السلطات لمواجهة أزمة وباء كورونا التي قد تعيق مؤقتاً استكمال خطط الإصلاح السياسي والاقتصادي بالبلاد.

الخرطوم - تحاول السلطات الانتقالية في السودان تجاوز أحد الاختبارات الحقيقتية التي تواجهها في طريق المسار الذي رسمته لإخراج البلاد من أزماتها السياسية والاقتصادية الخائفة.

وضاغت جائحة كورونا متاعب المواطنين، الذين يتحملون بالكاد صعوبة الأوضاع الراهنة لحين تحسينها، انتظارا لوعود الحكومة التي تبنت خططاً عديدة للإصلاح، في الوقت الذي يعاني فيه السودان من مشكلات سياسية جمة.

وقام عدد من أسر معتقلي النظام الرئيس المعزول عمر البشير الخميس باقتحام مقر النيابة العامة بالخرطوم، احتجاجاً على تردّي الوضع الصحي داخل سجن كوبر المركزي، بما يمثل ضغطاً مضاعفاً على الحكومة.

وبحسب معلومات نشرتها صحيفة "سودان تريبون"، أقدمت مجموعة من أسر المعتقلين السياسيين من رموز نظام الرئيس المعزول عمر البشير، على إقتحام مقر النيابة العامة بالخرطوم، عقب تنفيذ وقفة احتجاجية بغرض مقابلة النائب العام.

وتسعى الحكومة إلى إحلال التوازن في معادلة التداعيات السياسية